

«حجّة القراءات» لابن زنجلة

قراءة في منهج التّوجيه

د. عمر محمد زكريا مندو

باحث في الدراسات اللّغويّة، جامعة حمص، سوريا

الملخص:

خصّ علماء العربيّة القراءاتِ القرآنيّة بالتّصنيف، وُعِنوا ببيان الوجوه اللّغويّة للحروف، وانتَهجوا في احتجاجهم لاختلاف أئمّة القراءة مناهج شتى.

ومن الكتب المتقدّمة في هذا الشأن «حجّة القراءات» لأبي زُرعة ابن زنجلة، الذي وجّه فيه القراءات السبعة، وسلك فيه منهجاً متقدّماً في توجيه القراءات القرآنيّة والاحتجاج لها، وإذا كانت كتب التّراجم لم تحفظ لنا ملامح شخصيّة أبي زُرعة فإنّ كتابه الحجّة قد هدانا إلى بناء صورة الرّجل العلميّة.

الكلمات المفتاحيّة: حجّة القراءات - ابن زنجلة - توجيه القراءات.

**‘The Argument of the Readings’ by Ibn Zanjala: A Study in the
Method of Guidance**

Abstract:

Arabic scholars categorized the Quranic readings and focused on explaining the linguistic aspects of the letters, adopting various methods in their reasoning regarding the differences among the imams of recitation.

Among the advanced books on this subject is "Hujjat al-Qira'at" by Abu Zur'ah Ibn Zanjalah, in which he directed the seven readings and adopted a unique approach in guiding and arguing for the Qur'anic readings. While biographical works have not preserved the features of Abu Zur'ah's personality, his book 'Al-Hujjah' has guided us in constructing the image of the scholarly man.

Keywords: The Argument of the Readings– Readings– Guidance of readings.

مقدمة البحث:

اختلفت مناهج علماء توجيه القراءات القرآنية، وتباينت أنظارتهم في الاحتجاج للحروف، تبعاً لتفاوت منازلهم في علوم العربية، وغايتهم من وضع مصنفاتهم. ونشطت في المئة الرابعة حركة التأليف في توجيه القراءات القرآنية، فانتجت فيما أنتجت «حجة القراءات» لأبي زرعة، ولما وصل إلينا الكتاب كانت الأسباب قد تقطعت دون مصنفه، إذ غمض علينا شخصه وحياته، حتى إن كتابه هذا خلا من مقدمة يشرح فيها أسباب تأليفه وعمدته من متون القراءات. ومن ثم أراد البحث أن يتبع منهج «الحجة» ليكشف عن جانب آخر من شخصية المصنف، وأسس توجيهه، ومصادره.

منهج البحث:

جرى البحث على المنهج الوصفي التحليلي، فنتبع منهج ابن زنجلة في «الحجة»، ووصف عمله في الكتاب، ثم وقف على مصادره، واستقرى موارد توجيهه الحروف، ثم دلف البحث يبين خصائص توجيه ابن زنجلة، وأهم ما امتاز به احتجازه للقراءات، وألمح إلى مواضع الضعف في بعض ما عالجها، ثم سجل البحث ملاحظات على نشرة الكتاب، وانتهى إلى جملة من النتائج ضمناها الخاتمة.

الدراسات السابقة:

عُنيت مجموعة من الدراسات بحجة أبي زرعة من جوانب جزئية، فوقفت منها على دراسة بعنوان: (معايير التوجيه الفنولوجي للقراءات السبع عند ابن زنجلة في حجة القراءات) رسالة ماجستير أعدتها: رانية السقرات، جامعة مؤتة، الأردن، 2001م.

وبحث وليد علي محمد الشاوش ونزار عطا الله صالح في (الاختيار عند ابن زنجلة من خلال كتابه حجة القراءات)، في مجلة الجامعة الإسلامية، غزة، مجلد 30، العدد 4، 2022م.

ودرس علي بن عامر الشهري (الاحتجاج للقراءات في كتاب حجة القراءات للشيخ أبي زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة) في رسالة الماجستير، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1425هـ. وكسر بحثه على الاحتجاج في الأدوات، وفي التراكيب، وفي المسائل الصرفية.

«حجّة القراءات» لابن زنجلة

قراءة في منهج التوجيه

وبحث عبد الله عثمان علي المنصوري في (الاحتجاج بإجماع القراء في كتاب حجة القراءات لابن زنجلة دراسة تطبيقية)، مجلة العلوم الإسلامية الدولية، ماليزيا، المجلد 4، العدد، 3، 2020م. ويفترق البحث عن تلك الدراسات بأن الأولى توجّهت إلى الجوانب الصوتية في «الحجّة»، وبأنّ الثانية والثالثة والرابعة عالجت مسائل جزئية تضمّنها الكتاب. وأقرب الدراسات إلى موضوع هذا البحث: (ابن زنجلة ومنهجه في توجيه القراءات القرآنية)، ل: محمد عبد الله مهدي عبد الله، بحثٌ مقدّم لنيل الماجستير، جامعة المدينة العالمية، ماليزيا، 2012م.

لكنّ الباحث اقتصر في رسالته على وصف عمل ابن زنجلة في الحجّة، أمّا هذا البحث فيحاول بيان الأصول التي بنى عليها ابن زنجلة توجيهه للقراءات في سياق ما برز من مصنّفات في علم التوجيه.

أولاً: تعريف بابن زنجلة:

ليس بين أيدينا ما يكشف عن شخصية ابن زنجلة أكثر مما حكاه الأستاذ سعيد الأفغاني محقق كتابه «حجّة القراءات». وحاصل ما ذكره الأستاذ: أنّ أبا زُرعة هو عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة المقرئ، وهو ما ظهر على إحدى مخطوطات كتاب «الصاحبي» لابن فارس (ت 395هـ)، جاء فيها: «قرأ عليّ أبو محمد نوح بن أحمد الأديب أعزّه الله هذا الكتاب من أوله إلى آخره، وصحّحه وسمعه بقراءته: أبو العباس أحمد بن محمد، المعروف بالغضبان، وأبو زُرعة عبد الرحمن بن زنجلة القارئ». وكتبه أحمد بن فارس بن زكرياء بخطه بالمُحمّديّة في شعبان من سنة اثنتين وثمانين وثلاث مئة¹.

ونستطق من هذا البلاغ أنّ ابن زنجلة كان في المُحمّديّة²، وأنّه من رجال المئة الرابعة الحافلة بأعيان العربية أمثال السّيرافيّ أبي عليّ الفارسيّ وابن جنّي، وأنّه بلغ مرتبة في القراءة جعلت شيخه يصفه بـ(القارئ).

ولا يغيب عن الدّارسين لتوجيه القراءات «الحجّة» لأبي عليّ و«المحتسب» لابن جنّي، ممّا يدلّ على نشاط حركة التأليف في علم توجيه القراءات في هذه المدّة من الزّمن. واستنبط الأستاذ الأفغاني أنّ ابن زنجلة ألّف «الحجّة» قبل سنة 403هـ ممّا ورد في إحدى نسخ الكتاب الخطيّة من الإشارة إلى أنّها منقولة عن نسخة كتبت سنة ثلاث وأربع مئة³. أمّا شيوخ ابن زنجلة فقد عرّض في «الحجّة» ذكراً لبعض من تتلمذ له؛ منهم: ابن فارس، روى عنه أبو زُرعة في توجيه القراءات الواردة في (جذوة): «وسمعتُ الشّيخ أبا الحسين يقول: سمعنا قديماً بعض أهل العلم يقول: جذوة: قطعة، وجذوة: جمرة، وجذوة: شُعلة⁴».

¹ الصاحبي ص472، حاشية (1).

² محلّة في الرّيّ، من أكبر مدن شمال إقليم بلاد فارس. انظر: معجم البلدان، ياقوت الحموي، 65/5.

³ حجّة القراءات ص39.

⁴ الحجّة ص544.

«حجّة القراءات» لابن زنجلة

قراءة في منهج التوجيه

وأفاد أبو زُرعة أيضاً من شيخه أبي عبد الله الخطيب الإسكافي (ت 420هـ)، قال: "سألت أبا عبد الله الخطيب عن هذا فقال...¹".

أمّا تلاميذه فلم يقوموا بحقّ شيخهم، وإذا صدق وصفُ ابنِ فارس في أبي زُرعة أنه (مقرئ) فكان ينبغي أن يتردّد اسم أبي زُرعة في كثيرٍ من تراجم القراء أو في بعضها، لكن لم يرد ذكره سوى في مجلدٍ يتضمّن ذكر ما نزل في القرآن بمكة والمدينة، يقول مصنّفه في خطبته: "هذا كتابٌ جمعته فيه ما استفدته في مجلس الشيخ أبي زُرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة² المقرئ...³". وأمّا مؤلفات أبي زُرعة فهي أوفرّ علماً لدينا عن صاحبها، فقد عرفنا منها: حجّة القراءات⁴، وتنزيل القرآن وعدد آياته⁵، تفسير القرآن⁶، شرف القراء في الوقف والابتداء في الكلام المنزل على خاتم الأنبياء⁷.

¹ الحجّة 156، وانظر: المجالس للخطيب الإسكافي ص 11.

² في المطبوع: بحلة.

³ سعد السعود ص 550.

⁴ حقّقه الأستاذ سعيد الأفغاني، ونشره في مؤسّسة الرسالة، بيروت، 1973م.

⁵ حقّقه الدكتور غانم قدوري الحمد، ونشره في مجلّة معهد الإمام الشاطبي للدراسات القرآنية، العدد 2، ذو الحجّة 1427هـ. ونبّه في مقدّمة تحقيقه (ص 237) إلى ما سها فيه الأفغاني (الحجّة ص 27) عندما عدّ ابن زنجلة من الفقهاء المالكيّة.

⁶ ذكره أبو زُرعة نفسه، فقال في موضع من الحجّة ص 166: "وقد بينا في كتاب التفسير"، وقال في موضع آخر ص 222: "والأخبار كثيرة في هذا المعنى وقد ذكرناها في تفسير القرآن". وقال في موضع ثالث ص 282: "وقد ذكرت في تفسير القرآن".

⁷ ذكره الأستاذ الأفغاني، وذكر أنه تلقّى كتاباً خاصّاً من الدكتور كوركيس عواد المحقق العراقي مؤرخاً في 14/2/1957م، أفاده فيها أنّ لدى السيد عاكف العاني من موظفي المكتبة العامة في بغداد جزعين من كتاب (شرف القراء في الوقف والابتداء في الكلام المنزل على خاتم الأنبياء)، وفي هذا السّفَر يُنوّه بكتابه حجّة القراءات. انظر: الحجّة ص 28-29.

يمكن أن نهتدي مما تقدّم من ملامح شخصية أبي زُرعة إلى القول فيه: إنّه ضرب بسهم مع علماء قرنه، فعني بالقرآن وعلومه؛ من تفسير آياته، وتوجيه قراءاته، وتصنيف لسوره، وعدّ لفاصله، وبيان لوقفه وابتدائه، وهذا يقتضي علماً بالعربية وإحاطة بمذاهب النحاة.

ثانياً: منهج ابن زنجلة في التوجيه:

خلت «الحجة» من مقدّمة لأبي زُرعة يشرح فيها منهجه في توجيه القراءات، والمتمن الذي سبني عليه كتابه، فإنّ عادة المصنّفين في علم الاحتجاج أن يعمدوا إلى كتاب جمع قراءات طائفة من القراء، فيذكروا الحروف على ما رواه ذلك الماتن، ثمّ يشرعوا في توجيه الحروف؛ على نحو صنيع أبي عليّ الفارسيّ في توجيه قراءات القراء الذين ثبتت قراءاتهم في «سبعة» ابن مجاهد، ثمّ صنيع تلميذه أبي الفتح في انتحائه كتاب «الشواذ» لابن مجاهد، وعلى مثال ما علّل مكّي في «الكشف» ما اختاره في «التبصرة»¹، وعلى سمّت ما شرح به المهديّ متنه «الهداية»²، وعلى هديّ ما احتجّ ابن أبي مريم في «الموضح» لما أورده الرازيّ (ت نحو 410هـ) في كتابه «اختلاف القراء الثمانية»³.

ويضعف لدينا ما علّل به الأستاذ الأفغانيّ خلوّ الكتاب من مقدّمة أنّ المؤلف متمكّن في فنّه تمكّنه في علوم العربية، موجز في عبارته، واثق أنّه يخاطب محصلاً في هذا الفنّ مشاركاً في بقية الفنون العربية عامّة، ولذلك ترك الإسهاب والتطويل وحتى التقديم للكتاب⁴. ويغلب على ظننا أنّ النّاسخ أسقط مقدّمة الأصل، ربّما لأنّه كان من القراء الذين يبتغون أسّ الموضوع، وهو توجيه الحروف، أو أنّ الكتاب في أصله مجالس أملاها أبو زُرعة على تلاميذه كما كان كتابه «تنزيل القرآن وعدد آياته» مجالس إملاء.

¹ انظر: الكشف 3/1.

² شرح الهداية 3/1.

³ انظر: الموضح 102/1.

⁴ الحجّة ص 31-32.

«حجّة القراءات» لابن زنجلة

قراءة في منهج التوجيه

ومهما يكن فإن الناظر في حجّة أبي زُرعة يرى أنه قصر توجيهه على قراءات الأئمة السبعة الذين اصطفاهم ابن مجاهد¹ (نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وابن عامر، وعاصم، وحمزة، والكسائي)، ولم يُجاوزهم إلا في مواضع يسيرة ذكر فيها ثامن القراء: يعقوب².

وتتبع المؤلف القرآن سورةً سورةً يحكي ما ورد في الآيات من قراءات، فينسب القراءة إلى أصحابها، ثم يذكر حجّتهم، ثم يشرع في بيان القراءة الأخرى وحجّة أصحابها، فإذا وجد للقراءة شاهداً من القرآن بدأ به، وكذا إذا وجد توجيهاً للقارئ صاحب الحرف قدّمه في التوجيه.

وإنما يوجه أبو زُرعة ما اختلف فيه القراء فرشاً، ويهمل الأصول التي اختلفوا فيها³؛ ومن ثم لم يذكر سور: الجمعة، الليل، الضحى، الشرح، التين، العاديات، الفيل، الماعون، الكوثر، الكافرون، النصر، المعوذتين؛ إذ لم يختلف القراء السبعة في فرشها.

ويرد في التوجيه قراءات تفسيرية، وأحاديث نبوية، وأثار عن الصحابة، وأشعار وأراجيز، وآراء في معاني القرآن معزوة لقائلها، وكلام لأهل اللغة والنحو. يُجلى أبو زُرعة ذلك كله بإيجاز موضح، فإذا كان له اختيار لقراءة ما ذكره بعد أن يفرغ من الحروف والاحتجاج لها، وإن لم يكن من منهجه الاختيار بين القراءات.

ويُلقي الباحث هذا المنهج في عموم كتاب «الحجّة»، ففي قوله تعالى: ﴿لما لهم من دونه من ولي ولا يشرك في حكمه أحداً﴾ [الكهف: 26]، قال أبو زُرعة: «قرأ ابن عامر (ولا تُشرك في حكمه

¹ ورد في الحجّة ذكر ابن مجاهد في موضعين ص 155، 308.

² انظر: الحجّة 333، 385.

³ يعني القراء بالقرش: ما حكمه مقصور على مسائل معينة ولم يطرد على سنن واحد، فهو ما قلّ دوره من الحروف المختلف فيها بين القراء، وسمي فرشاً لانتشاره، فكأنه انفرش، وسماه بعضهم (الفروع) من حيث مقابلته (الأصول).

أما الأصول: فما طرد حكمه وجرى على سنن واحد، وهي القواعد الكلية التي تنطبق على ما تحتها من الجزئيات، مثل الإدغام والإمالة وغير ذلك من الأصول، وتسمى — (القاعدة) و(المذهب). انظر: مختصر العبارات لمعجم مصطلحات القراءات ص 26، 86.

أحداً) بالتاء والجزم على النهي؛ أي: لا تنسبن أحداً إلى علم الغيب، فالخطاب لرسول الله صلى الله عليه والمراد غيره، ويقوي التاء ما بعده، وهو قوله: {واتل ما أوحى}، قال الفراء: وهو وجهٌ غيرُ مدفوعٍ، كما قال: {ولا تدع مع الله إلهاً آخر} [الشعراء: 213]. وقرأ الباقون {ولا يُشْرِكْ} بالياء وضم الكاف على الخبر، المعنى: ولا يُشْرِكُ الله في حكمه أحداً. قال الرَّجَّاجُ: قد جرى ذِكْرُ عِلْمِهِ وقدرته، فأعلم جَلَّ وعزَّ أنه لا يُشْرِكُ في حكمه ممَّا يُخْبِرُ به من الغيب أحداً، كما قال جَلَّ وعزَّ: {عالم الغيب فلا يُظهر على غيبه أحداً} [الجن: 26]. وكان السُّدِّيُّ يقول: {ولا يشرك في حكمه أحداً} أي: لا يُشاورُ في أمره وقضائه أحداً¹.

ثالثاً: مصادر حجة ابن زنجلة:

استند أبو زُرعة على علم الأوائل من أهل العربية، فاعتمد في النحو على سيبويه²، والمبرد³، وائتكا في اللغة على أبي زيد⁴، والكسائي⁵، وانتفع في معاني القرآن بالأخفش⁶ والفراء⁷ والرَّجَّاج⁸،

¹ الحجة ص 415.

² انظر: الحجة 150، 168، 246، 265، 276، 290، 299، 300، 351، 372، 375، 421، 437، 459، 485، 496، 499، وغيرها.

³ انظر: الحجة 451، 455، 458، 459، 461، 587، 588، 617، 626، 720، 747، 753، 775، وغيرها.

⁴ انظر: الحجة ص 410، 428، 651، 667، وغيرها.

⁵ انظر: الحجة 80، 115، 118، 124، 164، 168، 173، 174، 191، 247، 295، 303، 349، 361، 380، 414، وغيرها.

⁶ انظر: الحجة 79، 101، 103، 196، 226، 295، 331، 396، 412، 441، 522، 589، 655، 659، 667، 675، 741، وغيرها.

⁷ انظر: الحجة 1128، 137، 143، 150، 152، 154، 166، 168، 174، 179، 181، 184، 220، 223، 227، 231، 237، 238، 247، وغيرها.

⁸ انظر: الحجة 103، 111، 120، 135، 140، 145، 162، 164، 168، 182، 192، 200، 210، 222، 227، 231، 235، 239، 245، وغيرها.

«حجّة القراءات» لابن زنجلة

قراءة في منهج التوجيه

وأكثر من الاعتماد على أبي عبيد¹، واحتجّ بتفسيرات أبي عمرو ابن العلاء²، وأفاد من أبي عبيدة³. وأقلّ من هؤلاء ما اعتمد على قطرب⁴، وثعلب⁵، وأبي عمرو الشيباني⁶، والمازني⁷.

واتكأ على تفسيرات مجاهد بن جبر تلميذ ابن عباس رضي الله عنه⁸، وروى عن أشياخ له لم يُسمّمهم⁹.

ويظنُّ البحثُ أنّ حجّة أبي عليّ كانت حدّ مصادر أبي زُرعة، ويؤيّد هذا الظنُّ المعاصرة بين الرجلين، وأبو عليّ أبعد ذكراً من أبي زُرعة، فلا شكَّ أنّه اطّلع على حجّة أبي عليّ وأفاد منها، ويشهد لذلك أيضاً مبدأ الاختصار الذي انتهجه أبو زُرعة، فيبدو أنّه يقابل به منهج التطويل الذي سلكه أبو عليّ، ويزيد في البرهان أنّ الأستاذ الأفغانيّ محقق حجّة أبي زُرعة وجد على هوامش الكتاب كثيراً من التعليقات المنقولة عن حجّة أبي عليّ، ولا ندري إن كانت من زيادات المؤلف

¹ انظر: الحجّة 77، 100، 110، 128، 139، 148، 161، 261، 285، 303، 307، 359، 396، 399، 407، 410، 428، 431، وغيرها.

² انظر: الحجّة 104، 105، 110، 145، 154، 165، 185، 195، 197، 234، 261، 296، 301-302، وغيرها.

³ انظر: الحجّة 215، 224، 266، 286، 454، 514، 589، 591، 596، 653، 659، 692، 693، وغيرها.

⁴ انظر: الحجّة 248، 295، 414، 435، 455، 468، 470، 527.

⁵ انظر: الحجّة 183، 187، 325، 351، 448، 498، 611، 640، 767.

⁶ انظر: الحجّة 347، 514.

⁷ انظر: الحجّة 189، 352.

⁸ انظر: الحجّة 117، 168، 173، 215، 229، 231، 254، 267، 305، 307، 389، 402، 471، 477، 478، وغيرها.

⁹ انظر: الحجّة 104، 175.

بعد ذلك أو من زيادات النُّسَاح والمطالعين للكتاب بعد ذلك، لكن أيًّا يكن أمرها فهي شاهدٌ على أثر حجة أبي عليٍّ في حجة أبي زُرعة.

وعرض أبو زُرعة لخلافاتٍ يسيرةٍ بين النُّحاة¹، استدللَّ بها الأستاذ الأفغانِيُّ على ميل الرَّجل شطرَ النَّحوِ الكوفيِّ، مع كثرة ما استشهد بكلام الكسائيِّ والفراء، وأنَّه حين يعرض لرأي أهل الكوفة في حُكم يُقرُّه ويشرحه مؤيداً له، على حين يكتفي من عرضه لرأي بصريٍّ من عزوه مجرداً من التأييد والإقرار.

وأحبُّ ألاَّ أخلي هذا الرأي من مناقشةٍ؛ فالأستاذ استنبط كوفيَّة أبي زُرعة من توجيهاته، فرأى في توجيه ابن زنجلة ما اختلف فيه القراء من قوله تعالى: {وأسألوا الله من فضله} [النساء: 32] دليلاً على كوفيَّته، فقال الأستاذ: "في صدد قوله تعالى: {وأسألوا الله من فضله} [النساء: 32] يقرر رأي الكوفيِّين بأنَّ (أسألوا) فعلٌ مضارعٌ حذف منه لام الأمر وحرف المضارعة، وجُلب له همزة الوصل، والأصل: لتسألوا، كلُّ ذلك حتى لا يُقرَّ بأنَّه فعلٌ أمرٌ كما يقول البصريُّون"²،

والحقُّ أنَّ الموضع الذي ذكره الأستاذ ليس فيه دليلٌ على كوفيَّة أبي زُرعة، فحاصل ما ذكره في هذه الآية أن حكي اختلاف القراء، فمنهم من همزَ فقراً (وأسألوا)، ومنهم من طرح الهمز فقراً (وسلوا)، ثمَّ وجَّه قراءة من طرح الهمز بإجماع الجميع على طرح الهمزة في قوله: {سل بني إسرائيل} [البقرة: 211] و {سلهم أيهم بذلك زعيم} [القلم: 40]، فردُّوا ما اختلفوا فيه إلى ما أجمعوا عليه، فطرحوا الهمزة من جميع ذلك. ووجَّه قراءة من همزَ بأنَّ العرب لا تهمز (سل)، فإذا أدخلوا الواو والفاء وثمَّ همزوا.

ثمَّ فرَّع ابنُ زنجلة على قراءة الطَّارحين للهمزة -ابن كثير والكسائي- بقوله: "فإن سأل سائلٌ فقال: هلَّا طرحا من غير المواجهة كما طرحا من المواجهة فقراً: (وليسلوا ما أنفقوا) [المتحنة: 10] بغير همزٍ؟ الجواب: لم يطرحا الهمزة من غير المواجهة لأنَّ العرب لم تطرح اللام من أوَّله كما طرحته من المواجهة فقالوا: لَيَقَمَّ زيد فتركوه على أصله، وقالوا: فم يا زيد، فحذفوا ذلك، على

¹ انظر: الحجة 226، 485.

² الحجة 32.

«حجّة القراءات» لابن زنجلة

قراءة في منهج التوجيه

أنهم لم يستثقلوا في غير المواجهة ما استثقلوه في المواجهة، فهذا حذفاً من المواجهة كما حذف العرب اللام من غير المواجهة¹.

وفرّع على قراءة الهامزين فقال: "فإن سأل سائلٌ فقال: إذا أدخلوا الواو والفاء لم همزوا؟ هلاً تركوها؟ فالجواب في ذلك أن أصل (سَل): اسأل، فاستثقلوا الهمزتين، فنقلوا فتحة الهمزة إلى السين، فلما تحركت السين استغنوا عن ألف الوصل، فإذا تقدّمه واو أو فاء ردوا الكلمة إلى الأصل، وأصله: واسألوا؛ لأنهم إنمّا حذفوا لاجتماع الهمزتين، فلما زالت العلة ردها إلى الأصل"².
فالباحث لا يشم من كلام ابن زنجلة رائحة الكوفيّة، بل قرّر أن أصل (سَل): اسأل، لا (لتسأل)، وأمّا تمثيله ب: (ليقم زيد) فإنمّا هو تمثيلٌ للمواجهة.

وأما استدلال الأستاذ الأفغاني على تولية أبي زُرعة وجهه شطر النحو الكوفي بتوجيه قراءة {فبذلك فلنفرحوا} [يونس: 58] بأن كل أمر للغائب والحاضر لا بد من لام تجزم الفعل كقولك: ليقم زيد {لينفق ذو سعة} [الطلاق: 7] وكذلك إذا قلت: قم واذهب، فالأصل: (لتقم) و(لتذهب) بإجماع النحويين = فليس فيه أكثر من خطأ حكاية الإجماع³.

وكذا يضعف ما استدلل به الأستاذ على كوفيّة أبي زُرعة في توجيه قراءة من نون (درجات) في قوله تعالى: {نرفع درجات من نشاء} [الأنعام: 83] بأنه مفعول ثانٍ أو نصبٌ على الحال، إذ جعل ابن زنجلة في الآية تقديماً وتأخيراً؛ أي: نرفع من نشاء درجاتٍ، و(من) في موضع النصب، و(درجاتٍ) مفعول ثانٍ أو حالٌ، فقال الأستاذ: "والحالُ إعرابٌ كوفيٌّ، وهو غير ملائم المعنى البتة"⁴.

¹ الحجّة 200.

² الحجّة 201.

³ انظر: الحجّة 32، 333-334.

⁴ الحجّة 33.

ولا أدري كيف يكون توجيه الآية على الحال إعراباً كوفياً، وقد حكاها المعربون وجهاً في الآية ولم ينصوا على أنه لمذهبٍ نحويٍّ بعينه، وتقدير الحال على حذفٍ مضافٍ؛ أي: ذوي درجاتٍ¹. ثم ما ساقه الأستاذ للتدليل على كوفيّة أبي زُرعة أضعفُ دلالةً ممّا تقدّم، فليس ثمة تعريضٌ بالبصريين في قول ابن زنجلة: "قرأ ابن عامر (ولا تتبعان) [يونس: 89] بنخفيف النون، المعنى: فاستقيما وأنتما لا تتبعان سبيل الذين لا يعلمون، وهو الذي يسميه بعض أهل العربية الحال، والمعنى: فاستقيما غير متبعين سبيل الذين لا يعلمون"²؛ فإنّ من عادة الرّجل أن يعمّي صاحب القول³. وذلك برهان ما فرضه البحث من أن يكون «الحجّة» إملاءً من الشّيخ، يغيّب عن خاطره صاحبُ الرأْي.

ولئن مال أبو زُرعة في بعض ما وجّهه مع أقوالٍ كوفيّةٍ فلما عُهد من إجراء نُحاة البصرة ما انتهى إليهم من علمٍ في القراءات القرآنيّة، أمّا نحو الكوفة فهو أوسع روايةً، يتفق مع طبيعة القراءات القرآنيّة.

رابعاً: موارد التوجيه عند ابن زنجلة:

بنى أبو زُرعة «الحجّة» على أصولٍ قرآنيّةٍ ولغويّةٍ، حتّى تمّ له ما أراد، ووقعت تلك الأصول مفرّقةً على ترتيب الآيات واختلاف القراءات، إذ كان الكتابُ قد خلا من مقدّمة تشرح خطّة عمل المصنّف وغايته.

واستقرى البحثُ مواردَ أبي زُرعة في توجيهه الحروفَ القرآنيّة، وتتبع مادّة الاحتجاج لديه، وصنّفها إلى موارد قرآنيّةٍ وموارد لغويّة، فالمواردُ القرآنيّةُ ما كانت مادّته مستقاةً من القرآن وعلومه، واللُّغويّةُ ما كانت مُستقاةً من الأقيسة ومعين كلام العرب.

الموارد القرآنيّة:

¹ الدر المصون 27/5.

² الحجّة 33، 336.

³ انظر: الحجّة 249، 433، 692، 724، 765.

«حَجَّةُ القَرَاءَاتِ» لابن زنجلة

قراءة في منهج التَّوجِيهِ

■ **القرآن:** أغنى موارد التَّوجِيهِ في «الحجَّة»، إذ اعتمد أبو زُرعة على القرآن في الاحتجاج للحروف، وأصل في سبيل ذلك: يَرُدُّ ما اختلفوا فيه إلى ما أجمعوا عليه، إلحاق ما اختلفوا فيه إلى ما أجمعوا عليه أولى¹.

من ذلك اختلافُ القراء في تشديد النون وتخفيفها من قوله تعالى: {ولكن الشياطين كفروا} [البقرة: 102]، فمن شدَّد نون (لكن) ونصب (الشياطين) احتجَّ بأنَّ دخول الواو في (لكن) يؤذن باستتفاف الخبر بعدها، وأنَّ العرب تؤثر تشديدها ونصب الأسماء بعدها، وفي التنزيل: {ولكن الظالمين آيات الله يجحدون} [الأنعام: 33] {ولكن أكثرهم لا يعلمون} [الأنعام: 37] {ولكن أكثركم للحق كارهون} [المؤمنون: 70]، ثم أجمعوا على تخفيف {لكن الراسخون} [النساء: 162] و{لكن الله يشهد} {آل عمران: 166} لما لم يكن في أولها واو².

■ **رسم المصحف:** احتجَّ أبو زُرعة بمرسوم المصاحف في الاحتجاج للحروف³، كاحتجاجه لقراءة ابن عامر (بالغدوة والعشي) [الأنعام: 52] وقرأ غيره (بالغداة)، وحجَّة ابن عامر أنَّه وجده في المصحف بالواو، فقرأ ذلك اتباعاً للخط⁴.

¹ انظر: الحجَّة 212، 223، 227، 233، 246، 255، 268، 276، 287، 291، 296، 298، 302، 316، 323، 331، 337، 340، 346، 350، 361، 393، 408، 419، 448، 472، 492، 512، 520، 576، 588، 589، 601، 646، 663، 673، 700، 705، 709، 729، 743، وغيرها.

² الحجَّة 108 – 109.

³ الحجَّة 127، 251، 260، 345، 348، 355، 372، 529، 573، 584، 628، 761.

⁴ انظر: الحجَّة 251.

وكذا احتجّ أبو زرعة بمصاحف الصحابة في توجيه قراءات القراء السبعة¹، فاحتجّ لقراءة {فَعَمِيَّتْ عَلَيكُمْ} [هود: 28] على قراءة {فَعَمِيَّتْ} بما قيل: إن في مصحف أبيّ (فَعَمَاهَا عليكم) فبان بما في حرف مصحف أبيّ أنّ الفعل مسندٌ إلى الله².

■ أسباب النزول: اتّخذ أبو زرعة من أسباب النزول سبباً في توجيه القراءات³، كتوجيه قراءة ابن كثير وأبي عمرو {وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاَنُ قَوْمٍ أَنْ صَدُّوكُمْ} [المائدة: 106] بالكسر، فاحتجّ لهما أنّ الآية نزلت قبل فعلهم وصدّهم. وكذا استعمل أسباب النزول في توجيه قراءة الجمهور {أَنْ صَدُّوكُمْ} بفتح الهمزة؛ أي: لِأَنْ صَدُّوكُمْ، وحجّتهم أنّ الصّدّ وقع من الكفّار، والمائدة في آخر ما أنزل من القرآن، وقد صحّت الأخبار عن جماعة من الصحابة أنّ نزول هذه السورة كان بعد فتح مكة، لم يكن حينئذٍ بناحية مكة أحدٌ من المشركين يخاف أن يصدّ المؤمنين عن المسجد الحرام⁴.

■ التفسير: اتّكأ أبو زرعة على ما ورد عن أئمة التفسير في توجيه اختلاف القراء⁵، كاحتجاجه بالتفسير عند قوله تعالى: {فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ} [البقرة: 37]، وكان ابن كثير يقرأ بنصب (آدم) ورفع (كلمات)، وجمهور القراء برفع (آدم) ونصب (كلمات)، فمما احتجّ به أبو زرعة للجمهور ما روي في التفسير من تأويل تلقّى الكلمات وأنّ المعنى: قَبَلَهَا⁶.

¹ انظر: الحجّة 359، 454، 546، 573.

² انظر: الحجّة 338-339.

³ انظر: الحجّة 173، 180، 210، 226، 270.

⁴ انظر: الحجّة 220.

⁵ انظر: الحجّة 95، 102، 111، 113، 117، 120، 128، 135، 139، 140، 145،

154، 166، 173، 190، 196، 198، 205، 215، 215، 159، وغيرها.

⁶ انظر: الحجّة 95.

«حجّة القراءات» لابن زنجلة

قراءة في منهج التوجيه

بل إنَّ أبا زُرعة نقل عن الفراء نقدَ الكسائي في قراءته: [وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يُهَاجِرُوا مَا لَكُمْ مِنْ وَلَايَتِهِمْ] {الأنفال: 72} بفتح الواو، قال أبو زُرعة حكايةً عن الفراء: "فكان الكسائي يفتحها ويذهبُ بها إلى النُّصرة، ولا أراه عليمَ التفسير" ¹؛ لأنَّ فتحها أكثر ما يكون في معنى النُّصرة، وكسرهما أكثر ما يكون في معنى الميراث، والولاية في الآية بمعنى الميراث، لأنَّ النَّصر قد ورد بعدُ في قوله تعالى: [وَإِنْ اسْتَنْصَرُوكُمْ فِي الدِّينِ فَعَلَيْكُمُ النَّصْرُ].

■ الآثار: استند أبو زُرعة إلى ما روي عن النَّبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في توجيه القراءات ²، كاحتجاجه لقراءة الجمهور {فتبينوا} [النساء: 94] على قراءة {فتبينوا} بقول رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ: "ألا إنَّ النَّبِيَّ من الله، والعجلة من الشيطان، فتبينوا" ³.

الموارد اللغوية:

■ القياس: وجَّه أبو زُرعة الحروفَ القرآنيةَ على هَدْيِ القواعد اللغوية المقررة، وكان يُصرِّحُ ببعض أصول العربية في طيِّ احتجاجه، فنَبَّه على استصحاب الأصل، وأنه "لا يُنقل عن الأصل إلى ما ليس بأصل" ⁴، وأنه إذا زالت العلة الصارفة عن الأصل رُدَّ الأمر إلى أصله ⁵، وأنَّ ترك الإمالة هو الأصل ⁶، وأنَّ الإظهار أصل ⁷.

¹ الحجّة 314. وانظر: معاني القرآن للفراء 419/1.

² انظر: الحجّة 138، 146، 157، 163، 209، 232، 256، 259، 283، 361، 489، 499، 607، 652، 730.

³ أورده الخرائطي في مكارم الأخلاق، باب: ما يُستحبُّ مِنَ الرِّفق والأناة وترك العجلة، (687) 228، والسخاوي في المقاصد الحسنة، حرف التاء، (312)، 151/1، عن الحسن مرسلًا.

⁴ الحجّة ص 80، 136.

⁵ انظر: الحجّة 201، 772.

⁶ الحجّة 409.

⁷ الحجّة 230.

وأجرى ذلك الاحتجاج بالاستصحاب في توجيه التَّخْفِيفِ والتَّشْدِيدِ في (الميت) من قوله تعالى: {تخرج الحي من الميت وتخرج الميت من الحي} [آل عمران: 27]، فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وابنُ عامر بالتخفيف حيث كان، وقرأ الباقر بالتشديد. وأصل الكلمة: (مَيُوت) على (فِيْعِل)، فقلبوا الواوَ ياءً لتجانس الياء التي قبلها، فصارت (مَيُوتًا) فمن قرأ بالتخفيف فإنه استنقل تشديد الياء مع كسرها، فأسكنها، فصارت (مَيُوتًا)، وزنه: قِيل. ومن قرأ بالتشديد فإن التشديد هو الأصل، وذلك أنه في الأصل (مَيُوت)، فاستنقلوا كسرة الواو بعد الياء فقلبوها ياءً للياء التي قبلها، ثم أدغموا الساكنة في الثاني فصارتا ياءً مشددة¹. ومن القواعد الشائعة في حجة أبي زرعة قاعدة الاستخفاف، فنَبّه على أن العرب تستنقل الهمزة الواحدة فتخففها²، وأنَّ اختلاف الحركات المتتابعة أخف من اتِّفاقها³، وأنَّ الإدغام يُقصد منه التَّخْفِيف⁴، وأنَّ زوال اجتماع الأمثال أخف⁵.

ومن توجيهه الحروف بالاعتماد على التَّخْفِيفِ توجيه قراءة حفصٍ عن عاصمٍ {وَمَا أَنْسَانِيهِ إِلَّا الشَّيْطَانُ} [الكهف: 63] بضمِّ الهاء على الأصل، وإثما عدل عن كسر الهاء إلى الضمِّ لما رأى توالي الكسرات في {أنسانيه}، وكانت الهاء أصلها الضم رأى العدول إلى الضمِّ ليكون أخفَّ على اللسان من الاستمرار على الكسرات. وأمَّا من كسر الهاء من القرءاء فلمجاورة الياء، كما تقول: (فيه) (عليه)⁶.

¹ الحجة 159.

² الحجة 86.

³ الحجة 101.

⁴ الحجة 104.

⁵ الحجة 156.

⁶ الحجة 422.

«حجّة القراءات» لابن زنجلة

قراءة في منهج التوجيه

■ **كلام العرب:** استقى أبو زُرعة كثيراً من مادّة توجيهه من معين كلام العرب، شعراً ونثراً¹، فاحتجّ لقراءة ابن كثيرٍ {وَأَيَّدْنَاهُ بِرُوحِ الْقُدُسِ} [البقرة: 87] بإسكان دال (القدس) ببيت حسّان بن ثابت:

وجبريلُ رسولُ الله فينا وروح القدس ليس له كفاء

واحتجّ لقراءة من قرأ {مُسَوِّمِينَ} [آل عمران: 125] وأولّها ب(مُرسِلين) بأنّ العرب تقول: لِنُسَوِّمَنَّ فيكم الخيلَ؛ أي: لِنُرْسِلَنَّها، حكى ذلك الكسائيُّ قال: وتقول العرب: سَوَّمَ الرَّجُلُ غلامه؛ أي: خَلَى سبيلَه².

وأفضى تتبّع ابن زنجلة كلام العرب إلى أن صاغ أصولاً بناها على الاستقراء، كقوله: "والعرب قد تستعمل الكلمة بلفظ ما ولا تقيس ما تصرف منها على ذلك القياس"³، و"العرب إذا أعزبت اسماً أعجمياً تكلمت فيه بلغات"⁴، و"العرب لا تتذكر في الأفعال حرفين من جنس واحدٍ متحرّكين"⁵، و"العرب تفتح حرف الحلق من عين الكلمة"⁶، و"العرب إذا بدؤوا بحرف قبل الموضع الذي أرادوا إيقاعه فيه أعادوه في موضعه"⁷، و"العرب تُميل كلّ ألفٍ بعدها كسرة"⁸، و"العرب تجعل المصدر بمعنى المفعول"⁹، و"العرب تذكر فعل

¹ انظر: مسرد الأشعار والأرجاز في فهرس الحجّة 811.

² الحجّة 173.

³ الحجّة 179.

⁴ الحجّة 114.

⁵ الحجّة 136.

⁶ الحجّة 276.

⁷ الحجّة 371.

⁸ الحجّة 422.

⁹ الحجّة 436.

المؤنث إذا كان قليلاً¹، و"العرب تضع المصادر في مواضع الموصوف"²، و"العرب تخاطب الواحد ومرادهم خطاب جماعة إذا عُرف المعنى"³، و"العرب قد تُسند الأفعال كثيراً إلى ما لا فعل له في الحقيقة إذا كان الفعل يقع فيه"⁴، و"العرب تهمز ما لا يهمز تشبيهاً بما يهمز"⁵.

■ **توجيه القراء:** استند أبو زُرعة إلى ما وجّه به القراء حروفهم، وكانت تلك الاحتجاجات أحد موارده، فأورد أبو زُرعة قراءة أبي عمرو: {لَتُبَيِّنَنَّ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ فَنَبِّذُوهُ} [آل عمران: 187] بالياء في (ليبيننه، يكتموننه)، واحتج له بقوله تعالى: {فَنَبِّذُوهُ} ولم يقل: فنبتذموه، ثم حكى عن أبي عمرو أن كان يحتج بهذا ويقول: "الكلام أتى عقيبه بلفظ الخبر، وهو قوله: {فنبتذوه}، فجعل ما قبله بلفظه ليأتلف الكلام على نظام واحد"⁶. وأورد حجة الكسائي في قراءة {وتصريف الرياح} [البقرة: 164] بغير ألف، وذلك أن الكسائي قال: "والعرب تقول: جاءت الرِّيح من كلِّ مكان، فلو كانت ريحاً واحدة جاءت من مكان واحد، فقولهم: (من كلِّ مكان) وقد وحدوها تدلُّ على أن بالتَّوْحِيدِ معنى الجمع"⁷.

خامساً: مزايا الكتاب:

أفضت المنهجية التي اتبعتها أبو زُرعة إلى مزايا انفرد بها في كتابه؛ منها:

¹ الحجّة 448.

² الحجّة 453.

³ الحجّة 493، 590.

⁴ الحجّة 501.

⁵ الحجّة 530.

⁶ الحجّة 186.

⁷ الحجّة 118.

- العناية بالتفريق بين مواضع ظاهرها المشابهة: فكان حمزة والكسائي قد أمالا ألف {نُقَاة} [آل عمران: 28]، وأما قوله: {حَقَّ نُقَاتِهِ} [آل عمران: 63] فإن الكسائي قرأ بالإمالة وحده، " فإن سأل سائل فقال: لِمَ أمال حمزة الأولى وفخّم الثانية؟ فالجواب: أن الأولى كُتبت في المصاحف بالياء والثانية بالألف، وكان حمزة متبعا للمصحف. والدليل عليه أن يعقوب قرأ {تَقِيَّة}، وأصل الكلمة: {وَقِيَّة} على وزن {فُعَلَة}، فقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصارت: وَقَاة، ثم أبدلوا من الواو تاء كما قالوا: نُجَاه، وأصله: وَجَاه"¹.

وعلّل اختيار أبي عمرو فتح الألف من (الجار) في قوله تعالى: {والجار ذي القربى} [النساء: 36] مع أنها جارية على أصول أبي عمرو في إمالة الألف التي تليها راء مكسورة في طرف الكلمة، قال أبو زُرعة: "فإن قيل: فما بال أبي عمرو لم يُمل الألف في قوله: {والجار ذي القربى} مع أنها تلي الطرف كالألف في: جَبَّار ونهار؟ فالجواب عن ذلك أن يقال: لما كانت الصفة والموصوف بمجموعهما يفيدان ما يفيد الاسم الواحد صارت الصفة ههنا -لكونها من تمام الأول- آخر الاسم، والألف صارت متوسطة لما لم ينته المعنى إلى آخر الاسم الأول، فصار (الجار) مع (ذي القربى) كاسم واحد، وخرجت الألف عن الطرف وجرت مجرى ألف: الغارمين"².

- إرساء أصول توجيهية: انتهى أبو زُرعة في توجيهاته إلى جملة من الأصول التوجيهية، ففي سياق توجيهه قراءة ابن عامر: {وللدار الآخرة خير للذين يتقون} [الأنعام: 32] بلام واحدة (ولدار) وجرّ (الآخرة)، قال أبو زُرعة: "وحجته في ذلك إجماع الجميع على قوله في سورة يوسف [109]: {كيف كان عاقبة الذين من قبلهم ولدار الآخرة} بلام واحدة، فردّ ابن عامر ما اختلفوا فيه إلى ما أجمعوا عليه"³.

¹ الحجّة 160.

² الحجّة 202 - 203.

³ الحجّة 246.

وفي توجيهه قراءة مَنْ قرأ {وَاللَّهُ يَفِيضُ وَيَبْسُطُ} [البقرة: 245] بالسَّيْنِ، قال أبو زُرْعَةَ: وحجتهم أنَّ السَّيْنِ هو الأصل، وقالوا: لا يُنْتَقَلُ عن الأصل إلى ما ليس بأصل¹.

- الاختيار بين القراءات: كانت «الحجّة» مجلى ثقافة أبي زُرْعَةَ، ولعلّه من أواخر ما صنع أبو زُرْعَةَ؛ فإنه أحال فيه على كتبه الأخرى، وليس عندنا من العلم أنه صنّف بعد هذا الكتاب إلا «شرف القراء»، وبدت تلك الثقافة في اختياراته بين الحروف²، فاختار ما عليه القرآن في اختلاف القراء عند قوله تعالى: {قال ومن كفر فأمتعه قليلاً} [البقرة: 126] فقرأ ابن عامر بالتخفيف (فَأَمْتِعُهُ)، وقرأ الباقر بالتشديد، قال أبو زُرْعَةَ: "والتشديد هو الاختيار؛ لأنّ القرآن يشهد بذلك في قوله: {ومتعناهم إلى حين} [يونس: 98]، ولم يقل: أمتعناهم³."

واختار ما هو الأولى لغةً، ففي قوله تعالى: {ولا يجرمنكم شنآن قوم} [المائدة: 2] اختار أبو زُرْعَةَ قراءة مَنْ فتح نون (شنآن) على قراءة مَنْ أسكنها، قال في قراءة الفتح: "وهو الاختيار؛ لأنّ المصادر ممّا أوله مفتوح جاء أكثرها محرّكاً مثل: غلياناً وضرب ضرباناً، والإسكان قليلٌ، وإنما يجيء في المضموم والمكسور مثل: سُكْران وكُفْران وجرّمان⁴."

واختار عمّ الحروف، ففي قوله تعالى: {اعملوا على مكانتكم} [الأنعام: 135] اختار أبو زُرْعَةَ قراءة مَنْ وحدّ فقرأ (مكانتكم) مع أنّه مخالفٌ لجمهور القراء، قال أبو زُرْعَةَ: "والتوحيد هو الاختيار؛ لأنّ الواحد ينوب عن الجمع، ولا ينوب الجمع عن الواحد⁵."

¹ الحجّة 139.

² أحصيتُ من اختيارات أبي زُرْعَةَ في الحجّة: 114، 136، 148 (حكى اختياراً عن أبي عبيد)، 207، 220، 272، 315، 377، 421، 433، 438، 475، 476، 503، 511، 591، 609، 612، 624، 732، 734، 738، 761.

³ الحجّة 114.

⁴ الحجّة 220.

⁵ الحجّة 272.

«حجّة القراءات» لابن زنجلة

قراءة في منهج التوجيه

- الاختصار: أبين ما يراه القارئ للحجّة إيجاز أبي زُرعة في احتجابه للقراءات، ولا سيّما إذا ما قورن بمصنّفات التوجيه الأخرى؛ كحجّة أبي عليّ وكشف مكّيّ. فنحو اختلاف القراء في قوله تعالى: {فأصبحوا لا ترى إلا مساكنهم} [الأحقاف: 25] وجّهه أبو عليّ في ثلاث صحائف، وجّهه أبو زُرعة في خمسة أسطر¹.

ومن دلائل اختصار حجّة أبي زُرعة أنّه أهمل توجيه أصول القراء، وقصر الاحتجاج على فرش الحروف، إلّا ما ألمّ به أحياناً في تضاعيف كلامه، فبعد الآية الحادية عشرة شرح أبو زُرعة مذاهب القراء عند اجتماع الهمزتين، وربما ألحق كلامه في آخر بعض السور بخاتمة عنوانها (الياءات)، يبيّن فيها طرائق القراء فيها².

سادساً: مأخذ على الكتاب:

ابتغى أبو زُرعة في «الحجّة» أن يضع كتاباً في احتجاج القراء لا يُغمض فيه إغماض أبي عليّ ولا يُطيل فيه إطالته، فحصل ما أراد، لكنّ تلك الغاية أضعفت جوانب من كتابه؛ منها:

- إغفال ابن زنجلة أصول ما اختلف فيه القراء، وهو باب واسع من العلم، يُلمح فيه شخصيّة القراء وتفنّنهم في الأداءات الصوتيّة، ومن عادة علماء القراءة أن يُصدّروا كتبهم بالاحتجاج للأصول، ثمّ يشعروا في حكاية اختلاف الرواة³.

وقد اضطرّ أبو زُرعة لإغفاله الأصول من توجيهه إلى أن يخط في توجيهه الأصول بالفرش، فافتح سورة مريم بتوجيه الإمالة في الأحرف المقطّعة {كهيعص} [مريم: 1] مع أنّ الإمالة من باب

¹ قارن بين حجّة أبي عليّ 186/6 - 188، وحجّة أبي زُرعة 666.

² انظر: الحجّة 31.

³ انظر: الكشف لمكّيّ 7/1، وشرح الهداية للمهدوي 8/1، والموضح لابن أبي مريم 153/1.

الأصول¹. وفي سياق توجيهه الحروف في سورة البقرة استطرده يبيّن مذاهب بعض القراء في الهمز².

وقد أدّى ذلك الإغفال إلى فوات بعض ما اختصّ به بعض القراء، كسكتات حفص الأربعة³، وكإمالة ابنِ عامرٍ لألفِ {عابدون} {الكافرون: 3} و{عابد} {الكافرون: 4}، وهمزة {أنية} {الغاشية: 5}، وهي اختياراتٌ فريدةٌ للقراء جديرةٌ بالتعليل والتوجيه.

- **قلّة الاختيار**، وإنما عدّنا قلّة الاختيار من المآخذ لأنّها تنبئ عن الثقافة اللغوية، فمع ما وقع من اختيارٍ لأبي زُرعة بين الحروف فإنّه لم يتخذ ذلك منهجاً في توجيهه على نحو ما فعل مكّي إذ أعقب توجيه كلِّ حرفٍ باختياره، ونصّ في مقدّمة «الكشف» على سلوكه هذا النهج⁴.

سابعاً: ملاحظ على تحقيق الكتاب:

أسدى الأستاذ الأفغاني رحمه الله لأهل العربيّة معروفاً بإخراجه حجّة ابن زنجلة والكشف عن كثيرٍ من مضمون الكتاب وتمهيد الدّراسة بأصول النّظر في القراءات وعلم الاحتجاج لها، وفتح الأستاذ للدّارسين باباً من البحث والتقنيّش، لكنّ عملاً عالجتّه أيدي البشر الذين استولى عليهم النقص لا بدّ أن يشار إلى مواضع من الخلل فيه. وكان الأستاذ سبيع حمزة حاكمي نبّه على مواضع سها فيها الأستاذ الأفغاني في الطّبعة الثّانية للكتاب⁵، ولم أكن أعلم بها قبل تسجيل ملاحظ على الكتاب، ثمّ اطّلعْتُ عليها فوجدتُ أنّ الأستاذ سبيعاً قد نبّه على مواضع لم أنبّه عليها، وبقيت كثيرٌ من تلك الهفوات في طبعات الكتاب المتلاحقة، واستقصى الأستاذ سبيع وأوجزتُ،

¹ الحجّة 437.

² انظر: الحجّة 85.

³ انظر: التيسير للدّانيّ 142.

⁴ انظر: الكشف 5/1.

⁵ حجّة القراءات لابن زنجلة تنبيهات على كتاب، سبيع حمزة حاكمي، مجلّة مجمع اللغة العربيّة بدمشق، المجلد السادس والخمسون، الجزء الثّاني، ص424.

«حجّة القراءات» لابن زنجلة

قراءة في منهج التوجيه

فاتفق الباحثان على أنّ في الكتاب مواطن تحتاج إلى إصلاح ليكون النصّ سليماً بين أيدي الدارسين.

فمن الملاحظ أنّ الأستاذ الأفغانيّ أهمل التعليق على آراء ابن زنجلة، واتبع خطة في التحقيق أفضت إلى إغفال أوجه أخرى للقراءات التي رواها أبو زرعة. وكان حريّاً في خطة التحقيق أن تُخرّج الحروف التي رواها أبو زرعة من مصادرها الأصلية، وأن يُقابل توجيه أبي زرعة بتوجيه غيره ممن عُني بالسبّعة، ثمّ تزد وجوه التوجيه في حاشية التحقيق ولو إحالةً.

وما أخذَه الأستاذ على ابن زنجلة من إقام تفسيراتٍ ضعيفةٍ وحكاياتٍ إسرائيليةٍ فإنّه على ما نرى ليس ممّا يؤخذ على الشيخ، بل هو موردٌ من موارد التوجيه، وتلك التفاسير إن لم تصدّق نقلاً فلا تُجاوز حدود الرأي الذي يستحقُّ أن يُنظر فيه ويُحدّث به¹.

وسلم الأستاذ المحقّق للنّاسخ - وقد انتهى إلى أنّه ليس من أهل العلم² - فوقع في عثرات قلمه؛ فغلط النّاسخ عندما أسقط (ابن) من كلام أبي زرعة: "قال مجاهد: رواية القواس غلط"³، والصواب: ابن مجاهد⁴.

وفي ص 431 وقع في نسختي التحقيق: "قال أبو عبيدة"، لكنّ الأستاذ أصرّ على أنّه (عبيد)، قال في الحاشية (2) ص 431: "في النسختين: أبو عبيدة، وهو سهو"، لكنّ الصّواب ما نسبه الأستاذ إلى السّهو، وهو قول أبي عبيدة في مجاز القرآن 144/1، ونقله عنه أبو عليّ في الحجّة 171/5. ثمّ عاد الأستاذ في ص 596 إلى القول ذاته ليثبتته من كلام أبي عبيدة.

¹ انظر: الحجّة 35.

² انظر: الحجّة 83.

³ الحجّة 767.

⁴ انظر: السبعة 692.

ومن المآخذ على عمل الأستاذ الأفغاني أنه لم يفهرس القواعد التي كان ابن زنجلة يوردُها عقب احتجازه للقراءات، وهو مما تميّز به توجيه ابن زنجلة، مع أنّ الأستاذ نبّه في مقدّمته للكتاب أنّ أبا زُرعة كثيراً ما يُعقب الحجج بالقاعدة يصوغها في إيجاز¹. ويؤخذ على فهارس الأستاذ الأفغاني أنّه أغفل مسرد الأحاديث النبويّة، وهي من موارد توجيه أبي زُرعة، وقد أحصيتُ منها ما رُود في صفحات (138، 146، 157، 163، 209، 232، 256، 259، 283، 361، 489، 499، 607، 652، 730).

وكذا كان من المفيد أن يفهرس الأستاذ اختيارات أبي زُرعة، وقد كان نبّه على أنّ المؤلف لا يكتفي بالعرض والسرد، وأنّه كان يختار بين القراءات في الحين بعد الحين، فهو إذاً في هذا الفنّ من أهل التّرجيح والاختيار².

¹ انظر: الحجّة 34.

² انظر: الحجّة 35.

«حجّة القراءات» لابن زنجلة

قراءة في منهج التوجيه

ثامناً: النتائج:

- يدلُّ كتابُ «الحجّة» لابن زنجلة على نشاط حركة التأليف في علم توجيه القراءات في القرن الرابع الذي نظنُّ أنَّ المصنّف حييَ فيه.
- استتبَّط البحثُ أنَّ عناية ابن زنجلة كانت منصرفةً إلى القرآن وعلومه، فصنّف في تفسيره وقراءاته وسوره وعدّ آياته، وهذا يقتضي علماً بالعربية وإحاطةً بمذاهب النحاة.
- انتهى البحثُ إلى أنَّ كتاب «الحجّة» توجيهٌ لمتن «السبعة» لابن مجاهد؛ إذ لم يُجاوز أبو زُرعة السبعة إلا في موضعين.
- تتبّع البحثُ مصادر ابن زنجلة وما استند إليه من علم الأوائل، فأحصى مصادرهُ اللغويّة والنحويّة والتفسيريّة.
- ناقش البحثُ دعوى كوفيّة ابن زنجلة، وانتهى إلى ضَعْفِها، وأنَّ ما ظهر فيه ميلٌ من أبي زُرعة إلى مقالات الكوفيين ينسجم مع علم القراءات، فإنَّ نحو الكوفة أوسع روايةً.
- استقصى البحثُ موارد التوجيه في حجّة أبي زُرعة، وصنّفها إلى موارد قرآنيّة وموارد لغويّة، فالمواردُ القرآنيّة ما كانت مادّته مستقاةً من القرآن وعلومه، واللغويّة ما كانت مُستقاةً من الأقيسة ومعين كلام العرب.
- نبّه البحثُ على مزايا كتاب «الحجّة»، من العناية بالتفريق بين مواضع ظاهرها المشابهة، إرساء أصول توجيهيّة، واختيار بين القراءات، واختصارٍ للاحتجاج.
- أشار البحثُ إلى ما أخذ على الكتاب، إذ أغفل أبو زُرعة أصولاً ما اختلف فيه القراء، ففاته بذلك ما انفرد به بعض القراء.
- سجّل البحثُ ملاحظ على تحقيق الأستاذ سعيد الأفغاني لكتاب «الحجّة»، ورأى حاجة المصنّف إلى قراءة تحفظُ عمل الأستاذ وتستدرك ما سها فيه.

المصادر والمراجع:

- التيسير في القراءات السبع، عثمان بن سعيد الداني (444هـ)، ت: اوتو تريزل، دار الكتاب العربي، بيروت، ط2، 1984م.
- حجة القراءات لابن زنجلة تنبيهات على كتاب سبيع حمزة حاكمي، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد السادس والخمسون، الجزء الثاني، ص424.
- الحجة للقراء السبعة، الحسن بن أحمد الفارسي أبو علي (377هـ)، ت: بدر الدين قهوجي وبشير جويجايي، دار المأمون للتراث، دمشق، ط2، 1993م.
- الدر المصون في علم الكتاب المكنون، أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي (756هـ)، ت: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط1، 1986م.
- السبعة في القراءات، أحمد ابن مجاهد (324هـ)، ت: شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، د. ط، د. ت.
- سعد السعود للنفوس، علي بن موسى الطاوس (664هـ)، ت: فارس تبريزان الحسون، إيران، ط1، 1421هـ.
- شرح الهداية، أحمد بن عمار المهدي (نحو 440هـ)، ت: حازم سعيد حيدر، مكتبة الرشد، الرياض، 1415هـ.
- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، مكي بن أبي طالب القيسي (438هـ)، ت: محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1984م.
- المجالس، محمد بن عبد الله الخطيب الإسكافي (420هـ)، ت: غانم قدوري الحمد، دار عمار، الأردن، ط1، 2002م.
- مختصر العبارات لمعجم مصطلحات القراءات، إبراهيم بن سعيد الدوسري، دار الحضارة، الرياض، ط1، 2008م.

«حجّة القراءات» لابن زنجلة

قراءة في منهج التوجيه

- معاني القرآن، يحيى بن زياد الفراء (207هـ)، ت: أحمد يوسف النجاتي ومحمد علي النجار وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، ط1، د. ت.
- معجم البلدان، ياقوت بن عبد الله الحموي (626هـ)، دار صادر، بيروت، ط2، 1995م.
- مكارم الأخلاق ومعاليها ومحمود طرائقها، محمد بن جعفر الخرائطي (327هـ)، ت: أيمن عبد الجابر البحيري، الآفاق العربية، القاهرة، ط1، 1999م.
- الموضّح في وجوه القراءات وعللها، علي بن محمد المعروف بابن أبي مريم (بعد 565هـ)، ت: عمر حمدان الكبيسي، الهيئة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بجدة، ط1، 1993م.